

من الأحاديث التي ظاهرها التعارض: الأحاديث الواردة في زيادة العمر وتأخير الأجل وما يقابلها:

فمما يدلُّ على أنَّ الأجل لا يُزاد فيه ولا يُنقص: حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أنَّ النبي ﷺ قال: «إِنَّ أَحَدَكُمْ يُجْمَعُ خَلْقُهُ فِي بطن أمه أربعين يوماً، ثم يكون علقَةً مثل ذلك، ثم يكون مضغَةً مثل ذلك، ثم يبعث الله ملكاً فيؤمر بأربع كلمات، ويقال له: اكتب عمله، ورزقه، وأجله، وشقي أو سعيد»^(١)، وحديث حذيفة بن أسيد رضي الله عنه: «وَيُكْتَبُ عَمَلُهُ، وَأَثَرُهُ، وَأَجَلُهُ، وَرَزَقُهُ، ثُمَّ تُطَوَّى الصُّحُفُ، فَلَا يُزَادُ فِيهَا وَلَا يُنْقَصُ»^(٢).

ومما يدلُّ على زيادة العمر وتأخير الأجل: حديث أنس وأبي هريرة رضي الله عنه أنَّ النبي ﷺ قال: «من سرَّه أن يُبْسَطَ له في رزقه، أو يُنْسَأَ له في أثره؛ فَلْيَصِلْ رَحِمَهُ»^(٣).

وللجمع بين الحديثين يقال:

محو بعض أنواع المقادير وتغيير ما كُتِبَ منها = ثابت بنص القرآن الكريم، كما قال تعالى: ﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ﴾ (٢٨) يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ ﴿[الرعد: ٣٨-٣٩]، فأخبر سبحانه أنه يمحو من المقادير ما يشاء، ويثبت منها ما يشاء، وأخبر في الآية نفسها أن عنده أم الكتاب؛ أي: اللوح المحفوظ.

فهناك مقادير ثابتة لا تبدل ولا تتغير، قدرها الله، وكتبها عنده في اللوح المحفوظ قبل أن يخلق الله الخلق، وهي التي قصدتها النبي ﷺ بقوله: «رُفِعَتِ الْأَقْلَامُ، وَجَفَّتِ الصُّحُفُ»^(٤).

لكن هناك نوعٌ من كتابة المقادير دون ما في اللوح المحفوظ، يمحو الله منها ما يشاء ويثبت، ومن هذا النوع ما يأمر الله الملك بكتابته في صحفه حين ينفخ الروح في الإنسان وهو في بطن أمه، فيكتب رزقه وأجله وعمله وشقي أو سعيد، ومن هذا النوع أيضاً المقادير السنوية التي يأمر الله الملائكة بكتابتها في صحفهم كل عام ليلة القدر، كما في قوله تعالى: ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ﴾ [الدخان: ٤]، فهذه الأنواع من الكتابة ليست مثل الكتابة في

(١) أخرجه البخاري (٣٢٠٨)، ومسلم (٢٦٤٣).

(٢) أخرجه مسلم (٢٦٤٤).

(٣) أخرجه البخاري (٢٠٦٧)، ومسلم (٢٥٥٧) من حديث أنس رضي الله عنه، والبخاري (٥٩٨٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤) أخرجه الترمذي (٢٥١٦)، من حديث ابن عباس رضي الله عنه.

اللَّوح المحفوظ، وهي التي يمحو الله منها ما يشاء ويثبت.

ولهذا كان من دعاء الحواريين: ﴿رَبَّنَا آمَنَّا بِمَا أُنزِلَتْ وَاتَّبَعْنَا الرَّسُولَ فَاكْتُبْنَا مَعَ الشَّاهِدِينَ﴾ [آل عمران: ٥٣]، وكان من دعاء أصحاب موسى عليه السلام: ﴿وَاكْتُبْ لَنَا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ﴾ [الأعراف: ١٥٦]، فدعاء الحواريين وأصحاب موسى عليه السلام بأن يُكتبوا مع الشاهدين = لا يُقصَدُ به تغيير قدرِ الله النافذ الذي كُتِبَ وجُفَّت به الصُّحُفُ، بل المقصود به ما دون ذلك من أنواع الكتابة.

ومن هذا الباب دعاء عمر رضي الله عنه: «اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ كَتَبْتَنِي فِي أَهْلِ السَّعَادَةِ فَأَثْبِتْنِي فِيهَا، وَإِنْ كُنْتَ كَتَبْتَ عَلَيَّ الذَّنْبَ وَالشَّقْوَةَ فَاْمُحْنِي وَأَثْبِتْنِي فِي أَهْلِ السَّعَادَةِ، فَإِنَّكَ تَمْحُو مَا تَشَاءُ وَتُثَبِّتُ، وَعِنْدَكَ أُمُّ الْكِتَابِ»^(١).

ثم إن الكتابة التي يمحو الله منها ما يشاء قد تكون معلقة بسبب؛ فقد يُكتب في صحف الملائكة أن العبد إذا طلب الرزق رزق، وإن لم يطلب لم يرزق، وإن استنصر نُصِر، وإن استسقى سقي، وإن وصل رحمه مُدَّ في أجله وبُسط له في رزقه^(٢). قال ابن تيمية: «الله أمر الملك أن يكتب له أجلاً، وقال: إن وصل رحمه زدته كذا وكذا، والملك لا يعلم أيزداد أم لا، لكن الله يعلم ما يستقر عليه الأمر، فإذا جاء ذلك لا يتقدم ولا يتأخر»^(٣).



(١) أخرجه الطبري في تفسيره (٥٦٤/١٣).

(٢) انظر: شرح مشكل الآثار (٨٢/٨)، ومجموع الفتاوى (٥١٧/٨، ١٤/٤٩٠-٤٩٢)، وفتح الباري (١١/٤٨٨-٤٨٩)، وتنبيه الأفاضل للشوكاني (٢٧-٢٩). وللعلماء أجوبة أخرى في الجمع بين الحديثين ودفع التعارض بينهما. انظر: إكمال المعلم (٨/٢١)، وكشف المشكل من حديث الصحيحين (٣/١٨٥-١٨٧)، وفتح الباري (١٠/٤١٦)، وتنبيه الأفاضل (١٤-١٩)، وأحاديث العقيدة التي يوهم ظاهرها التعارض (٤٧٦-٤٧٧).

(٣) مجموع الفتاوى (٨/٥١٧).